١٧ عضواً، كما كان احد اعضاء اللجنة التنفيذية لحركة ابناء البلد مسؤولاً عن صلة الوصل بين ابناء البلد والحركة التقدمية والاوساط الشعبية.

هذه هي اهم انجازات مؤتمر ١٩٧٨؛ وابرزها المفاهيم التنظيمية التي رسخت، والتي رافقها تطور فكري وسياسي، وان لم يكن هذا التطور الفكري قد تبلور تماماً في مؤتمر ١٩٧٨.

ثم جاء مؤتمر ١٩٨٠ الذي دعا اليه التنظيم لمناقشة قضايا سياسية محددة، كان ابرزها: ما هو مفهومنا التنظيمي لقضايا النضال واشكاله، ومن بينها الموقف من قضية النضال البرلماني والنقابي ؟ وهذه القضية ابرزت وكأنها القضية الاساسية، وكانت دائماً مثار خلاف وجدل.

هنا، ينبغي العودة الى اننا في مؤتمر ١٩٧٨ اتخذنا قرارات حول «رؤوس اقلام»، وحددنا موقفنا من م.ت.ف. ومن الحركة الصهيونية، وغيرهما من المسائل. اما في مؤتمر ١٩٨٠، فكان علينا ان نحسم في مسألة اشكال النضال. كانت انتخابات الكنيست سوف تعقد في تلك الفترة، فواجهنا السؤال الملح التالي: ما هو الموقف الواجب اتخاذه من انتخابات الكنيست ؟ هل نقاطعها ؟ ام نخوضها ضمن قوائم اخرى ؟ هل من الممكن تشكيل قائمة مستقلة بنا، اذا قررنا خوض هذه الانتخابات، ومن سندعم في الانتخابات، اذا قررنا عدم المقاطعة وعدم تشكيل قائمة مستقلة ؟

لقد اعدت لهذا الغرض دراستان موسعتان تمت مناقشتهما، وخرجنا، بعد نقاش مستفيض بالقرار التالي: «تعتبر حركة ابناء البلد النضال البرلماني وسيلة من وسائل النضال التي يحق لحركتنا ان تستخدمها وفقاً لاهدافنا المفصلة في البرنامج السياسي، وبالتعاون والتنسيق مع فروع حركة ابناء البلد الاخرى، والقوى الوطنية والتقدمية الاخرى، وذلك في قائمة مستقلة بنا».

اتخذ القرار بالاقتراع العلني، والديمقراطي. وبعد ان اقر في ام الفحم، بدأت الفروع الاخرى بمناقشته. الاقلية لم توافق على القرار وتمردت على التنظيم، ولاحباطه بدأت تجند بعض الاعضاء واستغلت علاقاتها مع الفروع الاخرى. ولكن، بعد نقاش طويل ومضن مع الفروع كافة، اقر هذا التوجه مرة اخرى، وبأغلبية اكبر من الاولى؛ لكن بعد فترة، بدأ بعض الفروع يتراجع ويعارض التوجه، وكان هذا كله عشية الانتخابات، مما ادى الى بلبلة في صفوف الحركة. فالذين عارضوا القرار قاموا بتوزيع منشورات عديدة تدعو الى مقاطعة الانتخابات، شارحين، باسهاب، موقفهم من الكنيست الاسرائيلي، ودور هذا البرلمان في قمع الجماهير العربية. ونحن، بدورنا، قمنا بتوزيع منشورات، شرحنا فيها كيفية اتخاذ القرار، وحيثيات مناقشته، والهدف من اقراره.

ومع ذلك، لم ندخل المعركة الانتخابية بقائمة مستقلة، وذلك بسبب البلبلة التنظيمية التي حدثت. لقد كان مقرراً ان نخوض الانتخابات في قائمة مستقلة، ان القرار الذي اتخذناه لم يكن قراراً ملزماً للحركة بالمشاركة في الانتخابات، وانما يعطي هذا الحركة حق المشاركة، اي انه ترك الباب مفتوحاً. وبالنتيجة، صوتنا للجبهة الديمقراطية بقيادة الحزب الشيوعي، غير ان التصويت لم يكن جماعياً، وانما كان اختيارياً، حيث امتنع البعض عن المشاركة او التصويت.

مسألة حساسة

هذه المسألة اضعفت كثيراً من انجازات التنظيم، ومن قوته الداخلية، حيث اتجهت مجموعة نحو التطرف، ومجموعة اخرى نحو العقلانية والتروي. وكان الخلاف واضحاً بين المجموعتين. علاوة على ذلك، برزت نقاط اختلاف اخرى، منها ما يتعلق بالموقف من القوى الديمقراطية اليهودية، وحق اليهود الديمقراطيين في ان يكونوا اعضاء في التنظيم.

تمثل رأينا في ان القضية الفلسطينية قد وصلت، في تطوراتها عبر السنين، الى شقين، نعتبرهما اساسيين، وهما: الشق الفلسطيني العربي، والشق اليهودي الاسرائيلي. وفي رأينا، لايمكن حل القضية الفلسطينية دون الاجابة عن سؤال حول الشق اليهودي، اي ما العمل تجاه التجمع اليهودي الذي نما وكبر داخل فلسطين ؟ ان وجهة نظرنا الاستراتيجية هي: لا حل بدون اقامة مجتمع اشتراكي ـ ديمقراطي على هذه الارض، بحيث يستطيع الشعبان العيش في ظل مجتمع ديمقراطي. على الرغم من ان كلمة «شعبان» اثارت خلافاً في وجهات النظر، الا انها اقرت في البرنامج السياسي.